

تقرير

أوراق بري البيضاء... من الانتخابات الرئاسية إلى النيابة

العهد، غير معني تماماً بتأثير هذا الخلاف على الانتخابات. ردود الفعل المباشرة على رئيس المجلس صبت في خانة واحدة: التيار قادر على تأمين مصالحة الانتخابية، بمعزل عن بري بوصفه أولاً وأخراً حزب السلطة، باعتياده على حزب الله والمستقبل.

كما لا يظهر التيار أنه معني بردود فعل جزء من كوادره على تركية أسماء مرشحين حلفاء على حساب العونيين، فإنه أيضاً بدأ يشعر بأن تجربة جزين عام 2009 يمكن أن تتكرر مع بري، خصوصاً أن العونيين يشعرون بأن رئيس حركة أمل، «بحكم التجربة، لن يحلب معهم صافياً»، مهما كان شكل التحالف ومصير الاشتباك السياسي الأخير.

علمنا أن ثمة من يعتقد أن الاحتكاك المباشر بين التيار وقاعدة بري لا يتعدى في أقصى أحواله جزين والبقاع الغربي وجبيل، في حين أن الدوائر الأخرى التي للتيار تماس مباشر مع القواعد الشيعية فيها محسوبة على حزب الله. هذا لا يعني أن قواعد بري في البقاع الشمالي أو بعبدو أو بيروت، غير مؤثرة، إلا أن ثمة حسابات انتخابية تتعلق بدوائر حساسة يعتقد من في التيار أنهم قادرون على خوض الانتخابات فيها من دون بري، «ولو أن الثقل الشعبي التقليدي للشيعية متلاً في دوائر الشمال يتألف من الموالين لرئيس المجلس»، في الأسابيع المقبلة ستكون الانتخابات الحد الفاصل بين العهد والتيار، وبين بري. فالأخير قادر على مضاعفة أوراقه البيض الاعتراضية، ومعه أسلحة كثيرة، منها التحالفات.

فمن قال إن حلفاء بري، وهم كثر، لن يبنوا أيضاً تحالفاتهم معه بمعزل عن التيار في أكثر من دائرة؟ إلا إذا كان لحزب الله رأي آخر. ومن قال إن بري ليس واثقاً من أن نتائج الانتخابات لن تغير في واقع الأمر شيئاً؟ لأن حكومة العهد الثانية ستكون كالأولى، له كلمة الفصل في تشكيلها وضم حلفائه إليها، وفي استعادة وزارة المال من دون أي نقاش.

في عام 2009 كان طموح بعض القوى في 14 آذار حين تفوز في الانتخابات أن تنتخب بديلاً من رئيس المجلس النيابي. قد لا يكون أحد في التيار يفكر في صوت عال في ما بعد الانتخابات النيابية. لكن الأكد أن هناك من يحلم به.

مهلة تسجيل المغتربين. وما حصل أمس حول البطاقة المغنطة ومراكز الاقتراع دليل إضافي على أن لبري أوراقاً كثيرة في يده انتخابياً.

لم يطو ملف الانتخابات قانوناً وإصلاحات، في مرحلته الأولى، حتى جاءت أزمة الحريري، فأعطى التيار الوطني لنفسه حق الأفضلية في إنقاذ الحكومة، وعلى هذا الأساس اعتبر أنه قادر على تمرير مرسوم الأقدمية، رد فعل بري ضاعف نعمة العونيين عليه، وظهر وكان التيار الوطني، متكئاً على

إقليمية وداخلية حرجة، وبالتأكيد ليس الرئيس سعد الحريري ليكون مديناً لعون في بقائه رئيساً. والأوراق البيض التي وضعها في صندوق الاقتراع، هي نفسها التي تحكمت بإدارته لعبة التفاوض في تشكيل الحكومة، وهي التي يريد مضاعفتها في الانتخابات النيابية.

تشكل الانتخابات النيابية صلب المشكلة بين عون وبري. هناك شعور لدى العونيين بأن رئيس المجلس النيابي وقف لهم بالمرصاد في أكثر من نقطة لها علاقة بالانتخابات، بدءاً من قانون الانتخاب الذي واجههم فيه، وفرض عليهم إيقاعه حتى تمكن من تمريره. والأدهى أنه استعان بالقوات اللبنانية ونائبها جورج عدوان، للقفز فوق التيار الوطني الحر، لتسويق قانون لم يكن الأخير راضياً عنه وعن تفاصيل كثيرة فيه.

ظل بري معارضاً لكل ما طرحه التيار الوطني الحر في شأن ما يعتبره التيار إصلاحات يريد إدخالها على القانون، فلم يمرر التسجيل المسبق، ولا تمديد

قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات. لا يبدو الرئيس نبيه بري أو التيار الوطني الحر في وارد التراجع عن مواضعهما المتناضفة. لا بل إن أزمة مرسوم الترقية قد تشكل لكليهما فرصة التحرر من عبء التحالف الانتخابي

هبام القصيفي

كتب ويكتب الكثير عن علاقة رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري، ومن المرجح أن تظل الكتابة عنهما قائمة مهما كان مصير مرسوم الأقدمية، من الآن وحتى حصول الانتخابات النيابية وما بعدها.

فالانتخابات ركن أساسي في مقاربة هذه العلاقة، منذ انتخابات عام 2005 وانتخابات عام 2009، وصولاً إلى موقف عون من التمديد للمجلس النيابي اللذين مهد لهما بري. وهي اليوم أيضاً ستكون مفصلية في علاقة الطرفين، بعدما بدا أن التحالف الخماسي ماش على قدم وساق بين المجموعات الحاكمة والمنضوية تحت سقف الحكومة، ما عدا القوات اللبنانية. لكن أزمة المرسوم، بعد أزمة السعودية، «انقذت» في مكان ما بري من هذا التحالف في أكثر من دائرة. وكذلك بررت للتيار الوطني الحر كل خلافاته التقليدية مع بري وحررته من ثقل هذه العلاقة الانتخابية التي لم ينس الطرفان بعد تداعياتها، ليس في جزين فحسب.

لا يمكن التعامل مع خلاف بري وعون من دون الأخذ بالاعتبار الأوراق البيض التي وضعتها كتلة الرئيس نبيه بري في صندوق الاقتراع، في جلسة انتخاب عون رئيساً للجمهورية. لا يزال الطرفان يتعاملان معها في بواطنهما. والتيار بوصفه حزب العهد، لا يريد القفز فوقها إلا من خلال تأكيد أحقيته في ممارسة السلطة التي وصل إليها، من نظاره، متحرراً من عبء التحالف المفروض عليه، بصفته حليف حزب الله. وبري يتعامل مع التيار والعهد، بصفته مالكاً لورقة الاعتراض في وجههما. فهو ليس حزب الله ليدور الزوايا في أوضاع

انتخابية ناجحة». وبعد تمسك الوزراء بمواقفهم، أكد مصدر وزاري مشارك أن باسيل أكد في ختام الجلسة أن هذا الخلاف قد ينتج أزمة سياسية كبيرة، مثمماً الأطراف المعارضة بالانقلاب على الاتفاق المسبق حول الإصلاحات في القانون الانتخابي لناحية البطاقة المغنطة و«المغاسنتر». كلام باسيل استدعى ردّاً من خليل وفنيش، وتأكيد الوزيرين على أن أحداً لم ينقلب على أي اتفاق، لا سياسياً ولا تقنياً، لكن المماثلة في تنفيذ الإصلاحات أوصلت الأمور إلى هذه النقطة، وأن «ما يحصل اليوم هو مضيعة للوقت وتهديد للانتخابات».

تطورات الجلسة حضرت مساءً في عين التينة، حيث أفرد رئيس المجلس النيابي مساحة للتعليق عليها أمام زواره. وبدأ بري أمس ممتنعاً مما سماه خلق أزمة جديدة في القانون، لتهديد الانتخابات النيابية. وقال بري إن «أحد الأطراف كان يعارض التسجيل المسبق والمغاسنتر، والآن يؤدها. عجيب!»، وسأل «هل المطلوب إيجاد عراقيل؟». وأكد بري أن «لا أحد يستطيع أن يوقف الانتخابات، ولا الخلاف داخل اللجنة». وشرح كيف أن وزير الداخلية زاره وأطلعته على أن ما يطالبون به لتعديل قانون الانتخاب يفرز 11 تعديلاً على القانون، مؤكداً: «رفضت الأمر جملة وتفصيلاً، لأن الخوض في تعديل واحد سيؤدي إلى نسف القانون برمته، وموقف كزهر وزير الداخلية في اجتماع اللجنة، وقال لهم إذا أردتم أن أبلغ موسى سابلعها، ونقل اعتراضي إلى اللجنة». وأعرب رئيس المجلس عن خشيته من «أن يكون هناك من يحاول تعطيل الانتخابات وليس تأجيلها أو تعديل القانون، ولكن معلوماً أن هذه الانتخابات ستحصل في مواعيدها»، مضيفاً: «خل كل واحد يكشف عن زنودو ويروح على الانتخابات». وأكد أن «قانون الانتخاب يحمي إجراء الانتخابات، والبند الأخير الوارد في القانون المتعلق بالحصول الانتخابيات حتى لو لم يكن هناك بطاقة بيومترية واضح»، وكرر أن «هذه الانتخابات ستحصل في موعدها، وغير وارد أي تلاعب، لا بالانتخابات ولا بالقانون».

وحول مسألة مرسوم الأقدمية، أكد بري أنه ليس هناك أي جديد، والخلاف على حاله، و«كل طرف يعرف موقفه ويتمسك به، وأنا ناطر، وليست في وارد التراجع أمام ما يتعلق بالدستور والحقوق. ولو كانت الأزمة سياسية فحسب، لكن بالإمكان حلها».

بدوره، قال الحريري، خلال اجتماع كتلة المستقبل النيابية: «أقوم بدوري بما خص مرسوم الضباط وفق الدستور، وغير معني بما يشاع عن اقتراحات تبقى من نسج مخيلات إعلامية».

ستكون لبري، كلمة الفصل في تشكيل الحكومة المقبلة وضم حلفائه إليها (مروان طحطح)



تقرير

السعودية تبتز الحريري: المال مقابل التحالف مع القوات

بارزة في تيار المستقبل لـ«الأخبار» إن «النقاش بين السعودية والحريري حول التحالفات الانتخابية لم يصل بعد إلى التفاصيل».

وبصر المصدر الوزاري المستقبلي على أن «البحث مع السعودية لم يتطرق حتى الآن إلى التحالفات، والأمر ما زالت في بداياتها بعد الأزمة الأخيرة، إلا أنه ترجح أن السعودية تريد من الحريري أن يتحالف مع حلفائها، خصوصاً حزب القوات اللبنانية».

ويرجح المصدر أيضاً أن «يربط السعوديون الدعم المالي بالتحالفات»، مستبعداً أن تقوم السعودية بدعم الحريري طالما أنه قد يتحالف مع حلفاء حزب الله دون سواهم. إلا أن مصادر تيار المستقبل تنفي نفياً قاطعاً أن تكون السعودية طلبت أو ترغب في تحالف الحريري مع ميقاتي، وتؤكد أن «الموقف السعودي تجاه ميقاتي متشدد للغاية، والسعودية لديها ملاحظات كثيرة على أدائه خلال السنوات الماضية».

الحريري وإعادة تحسين العلاقة معه بتحالفاته خلال الانتخابات، وضرورة التزامه بالتحالف مع حلفاء السعودية في لبنان، ورفضه التحالف مع حزب الله أو الجهات القريبة منه في أي دائرة». وتؤكد المصادر أن السعودية طلبت من الحريري أن يتحالف مع حزب القوات اللبنانية بشكل أساسي ومع عدد من المستقلين المسيحيين من المغربين للسعودية، وبعض الشخصيات السنية، لا سيما الرئيس نجيب ميقاتي في طرابلس.

وتؤكد المصادر أن السعودية تعارض تحالف تيار المستقبل مع التيار الوطني الحر وحده، بل تحبذ تحالفاً عريضاً يجمع تيار المستقبل والقوات والتيار الوطني الحر فضلاً عن الشخصيات الأخرى المقربة من المملكة.

وفيما يقول المصدر إن «الحريري في مازق بسبب حاجته إلى الحصول على الدعم المالي السعودي وعدم رغبته في التحالف مع القوات اللبنانية»، تقول مصادر وزارية

لها في السنوات الماضية، وبعد أزمة الرئيس سعد الحريري.

وبلا شك، فإن أزمة اختطاف الحريري وإجباره على تقديم استقالته وما تلاها من موقف لبناني موحد، تضع الطموحات السعودية أمام المحك، خصوصاً لجهة نية الحريري الابتعاد عن تحالفاته التقليدية مع بقايا قوى 14 آذار، والالتصاق بالتيار الوطني الحر الذي يتحالف مع حزب الله.

غير أن العلاقة المتأزمة للحريري مع السعودية لم تصل حد انفكك رئيس الحكومة عن سياسة المملكة، ولا يعني اتساع هامش المناورة لديه أنه قادر على مواجهة الخيارات السعودية في «الانتخابات المصرية» المقبلة.

وبحسب معلومات أحد المراجع اللبنانية، فإن السعودية تضع شروطاً على تحالفات الحريري، في حال أراد الأخير أن يضمن الحصول على الدعم السعودي، خصوصاً المالي. وتؤكد مصادر وزارية لبنانية بارزة أن «السعودية تربط مساعدة

قراس الشوضي

تعبر المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً للانتخابات النيابية المقبلة، على اعتبار أن الاستحقاق يشكل مفصلاً في الحياة السياسية بما ينعكس مباشرة على النفوذ السعودي وعلى قوة فريق المقاومة وحلفائها. إلا أن هذا الاهتمام يتركز من الوجهة السعودية، على محاولة إلحاق الهزيمة الانتخابية بحزب الله وحلفائه، ومنع فريق قوى 8 آذار التقليدي من تحقيق رصيد انتخابي مرتفع، يضمن نفوذه في مجلس النواب وفي النظام السياسي.

وبحسب ما وصل إلى مسامع مسؤولين في بيروت، بينهم مراجع رفيعة المستوى، تخطط السعودية للتدخل في الانتخابات على النحو الذي يسهم في إضعاف حزب الله، وإعادة تحصين قوى 14 آذار، استعداداً لاستمرار المواجهة مستقبلاً، وتالياً إعادة التأثير السعودي بعد الضربات التي تعرض